الأمم المتحدة S/2012/282

مجلس الأمن

Distr.: General
1 May 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن أثناء فترة رئاسة البرتغال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (انظر المرفق).

وقد أُعدَّ التقرير تحت مسؤولية السفير خوسيه فيليبي موراييس كابرال، الممثل الدائم، بعد التشاور مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

وسيكون من دواعي امتناني أن تعمموا هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جواو ماريا **كابرال**

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة

220512 220512 12-32704 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء فترة رئاسة البرتغال (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)

مقدمة

في تشرين الثاني/نوفمبر، وهو شهر يكون عادة حافلا بالأعمال، تناول مجلس الأمن ٢٧ بنداً. وعقد المجلس ٢٦ جلسة عامة و ١٨ جلسة من جلسات المشاورات التي يعقدها المجلس بكامل هيئته، واتخذ ثلاثة قرارات واعتمد بياناً واحداً من بيانات الرئيس وتسعة بيانات صحفية.

لقد كان جزء كبير من عمل المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر مرهوناً بفترات تقديم التقارير وبالمواعيد المحددة لاستعراض ولايات البعثات أو تمديدها، ومع ذلك استطاع المجلس أن يخصص بعض ما أُتيح له من الوقت للأمور المتعلقة بمنع نشوب النزاعات، ومن الأمثلة على ذلك جلسة الإحاطة الرفيعة المستوى بشأن التحديات الأمنية الجديدة، التي ترأسها وزير خارجية البرتغال. وركزت الجلسة على حالات نزوح السكان المتضررين من تغير المناخ والجريمة المنظمة والأوبئة، باعتبار ذلك من التحديات الجديدة التي قد تؤثر على الأمن الدولي، كما ركزت الجلسة على سبل تحسين استعداد المجلس للتعامل مع هذه الأمور وغيرها من التحديات الناشئة من منظور منع نشوب النزاعات.

وبالإضافة إلى ذلك، وعلى غرار ما كان في الأشهر السابقة، نظم المجلس جلسة قدمت فيها إدارة الشؤون السياسية إحاطة تحمل عنوان ”استكشاف الآفاق“. وكانت الجلسة فرصة مفيدة جدا لتبادل الآراء مع الأمانة العامة، من منظور منع نشوب النزعات أيضاً، عن شتى الحالات والتطورات ذات الصلة بجدول أعمال المجلس. وركز النقاش في هذا الشهر، ضمن مواضيع أخرى، على موضوع منع الإرهاب وعلى الدور الذي يمكن أن تضطلع به في هذا المجال بعثات الأمم المتحدة السياسية العاملة في الميدان، وهو موضوع نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يواصل بحثه.

وعقدنا في هذا الشهر أيضاً المناقشة المفتوحة الثانية لهذا العام بشأن حماية المدنيين: فرصة لاستعراض الشواغل الرئيسية المتعلقة بالحماية في مختلف السياقات والحالات القطرية. وركزت وفود كثيرة أيضا على تعزيز المحاسبة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. واستند الحوار إلى النقاش الذي جرى في حلقة العمل التي

سبق للبرتغال أن نظمتها بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في وقت سابق للمناقشة التي أجراها المجلس، وكان أيضا مناسبةً لتقديم أفكار جديدة ذات صلة بهذا المجال، وهي أفكار طرحتها بعض الوفود، ومنها المبادرة البرازيلية بشأن ''التحلي بالمسؤولية في أثناء توفير الحماية''.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، كان من أهم المستجدات التي شهدها شهر تشرين الثاني/نوفمبر طلب فلسطين العضوية في الأمم المتحدة. وبصفتي رئيس مجلس الأمن، ترأست جلستين خاصتين للجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد. ففي الجلسة الأولى المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أعربت الوفود عن وجهات نظرها بشأن طلب فلسطين، وقام رئيس اللجنة، على أساس وجهات النظر المعبر عنها، بإعداد تقرير اعتُمد في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وبالنظر إلى اختلاف وجهات النظر وعدم حصول إجماع بشأن هذه المسألة، لم يتضمن تقرير اللجنة أي توصية بشأن طلب فلسطين العضوية في الأمم المتحدة. وصدر تقرير اللجنة، وهو الآن معروض على نظر مجلس الأمن.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ظل موضوع ليبيا حاضرا بشكل متكرر في جدول أعمال المجلس. وعُقدت جلسة إحاطة عامة للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن القضية الناتجة عن الإحالة الصادرة من مجلس الأمن. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الأمين العام إحاطة للمجلس عن الزيارة التي قام بها برفقة رئيس الجمعية العامة إلى ليبيا. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر عقدنا الإحاطة الشهرية عن ليبيا بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام، مركزين على العمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وكان الوضع القائم في الجمهورية العربية السورية أيضا من المجالات التي ركز عليها المجلس. فقد أجرى أعضاء المجلس، بمشاركة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، مناقشة بشأن الجمهورية العربية السورية، شملت ما استجد من تطورات في إطار جامعة الدول العربية بشأن هذه المسألة.

وشهد شهر تشرين الثاني/نوفمبر أنباء طيبة عن اليمن. فقد عقد المجلس مشاوراته الأولى في أعقاب اتخاذ القرار ٢٠١٤ (٢٠١١)، وبعد توقيع رئيس اليمن في الرياض على مبادرة مجلس التعاون الخليجي، وتوقيع الأطراف على آلية التنفيذ. ورحب المجلس بهذا التطور الإيجابي.

واكتسبت مسألة جيش الرب للمقاومة زخما جديدا في عمل المجلس. فهذه المسألة التي طال أمدها، والتي تشكل مصدر قلق للمجلس بالنظر إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق

الإنسان التي لا تزال هذه المجموعة ترتكبها بحق السكان في البلدان المتضررة في أفريقيا، كانت موضوع جلسة إحاطة مفتوحة في أعقاب التقرير الذي قدمه الأمين العام عن المناطق المتضررة من أفعال جيش الرب للمقاومة (إضافة إلى تقريره الأول عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا). واعتمد المجلس في ختام جلسة الإحاطة بيانا رئاسيا، وهو الأول من نوعه بشأن مسألة جيش الرب للمقاومة منذ عام ٢٠٠٦. ولزيادة الوعي بهذه المسألة، وفي إطار التحضير لجلسة الإحاطة المفتوحة، نظمت البرتغال في وقت سابق من الشهر اجتماعاً غير رسمي لخبراء مجلس الأمن مع المنظمات غير الحكومية المهتمة. وكان الاجتماع فرصة جيدة لإطلاع الوفود في مجلس الأمن التي تُعنى بهذه المسألة على آخر المستجدات في إطار التحضير للمفاوضات المتعلقة بالبيان الرئاسي، واستكشاف السبل التي يمكن من خلالها لمجلس الأمن أن يواصل العمل بفعالية من أجل إعداد استراتيجية لوضع حد للانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها هذه المجموعة المسلحة.

وفيما يخص المواضيع الأخرى التي كانت مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أسلط الضوء على ما يلي:

عُقد اجتماعان بخصوص جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق الفترة الانتخابية، بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام، بهدف متابعة الوضع في الميدان عن كثب، والتحضير للانتخابات التي أُجريت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ووُجهت الدعوة أيضاً للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع لتشارك وتخاطب المجلس، بالنظر إلى الوضع الخطير المرتبط بالعنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخصوصا في سياق الانتخابات. وقد أُدرج عنصر بالغ الأهمية يتعلق بهذه المسألة في ولاية فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات المعنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، علماً بأن هذه اللجنة مُددت ولايتها لعام آخر، كما مُدد نظام الجزاءات.

وعُقدت جلسة إحاطة دورية ومشاورات بشأن غينيا – بيساو، إضافة إلى إجراء نقاش بشأن تيمور – ليشتي. فهذه الاجتماعات، علاوة على الأهمية التي تحظى بها، كانت أيضا فرصةً لتسليط الضوء على اهتمام جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بالأوضاع السائدة في الدول الأعضاء فيها.

وواصل المجلس متابعة الوضع عن كثب في منطقة السودان وجنوب السودان، بما في ذلك في ولايات أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وفي دارفور، وعُقدت اجتماعات عديدة، منها جلسات مشاورات، بشأن هذا الموضوع.

وخلال هذا الشهر أيضاً، أجرى المجلس، بالاشتراك مع الجمعية العامة، ثماني عمليات اقتراع لانتخاب قضاة محكمة العدل الدولية، إذ انتُخب أربعة من القضاة الخمسة الذين ينبغي انتخابهم. وانتُخب القاضي الخامس في الأخير في ختام عملية الاقتراع التاسعة التي أُجريت في كانون الأول/ديسمبر.

وبصفتي رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، تشرفت بتقديم التقرير السنوي للمجلس إلى الجمعية العامة، باسم مجلس الأمن.

وفي الأخير، وبمبادرة من الرئاسة البرتغالية، نظم المجلس مناقشة مفتوحة تناولت أساليب عمل مجلس الأمن. وجاءت المناقشة بعد جلسات مفتوحة سابقة عُقدت بشأن تنفيذ مذكرة الرئيس (S/2010/507)، وركزت على مسائل الشفافية والكفاءة وتفاعل مجلس الأمن مع سائر الأعضاء.

وكانت المناقشة إيجابية ومفيدة جدا، حيث لمس معظم الوفود بعض التحسن في ممارسات المجلس، معترفة في الوقت نفسه بأن هناك دائما مجالا للتحسين. وقد كانت المساهمات الموضوعية من الوفود، سواء من خارج المجلس أو من داخله، مبعث إعجاب وتشجيع لنا. ونحن على يقين من أن جميع هذه المساهمات ستفتح ''آفاقاً للتفكير'' في عمل المجلس في المستقبل، ولا سيما في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

ويرد أدناه سرد أكثر تفصيلاً لأنشطة مجلس الأمن، حسب المناطق كل على حدة:

أفريقيا

ليبيا

في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم لويس مورينو أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، تقريره الدوري الثاني، امتثالا لطلب المجلس الوارد في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وقدم للمجلس إحاطة عن البعثة التي أوفدها مكتبه إلى ليبيا، والاتصالات التي أجراها مع المجلس الانتقالي الوطني، مبرزاً التعاون الكبير من جانب السلطات الليبية.

وأشار المدعي العام إلى حالة المتهمَين، سيف القذافي وعبد الله السنوسي، وإلى تبادل المعلومات بشأن وضعهما، بما في ذلك في إطار الرد على استفسارات قانونية وردت على المكتب من المتهمَين. وفيما يتعلق بمعمر القذافي، أبلغ المدعي العام المجلس بأن قلم المحكمة يتابع الإجراءات الرسمية الضرورية للحصول على شهادة قانونية تثبت وفاته حتى يتسنى للمحكمة أن تغلق القضية المرفوعة ضده. ودعا المدعي العام إلى تعاون الدول لتقديم المتهمَين

إلى العدالة. وشدد على أن مكتبه يواصل تعميق التحقيق في الجرائم الجنسانية التي ارتُكبت في ليبيا. وقال أيضاً إن مكتبه سيبحث في ادعاءات بوقوع جرائم ارتكبتها قوات حلف شمال الأطلسي، وادعاءات بوقوع جرائم ارتكبتها قوات ذات صلة بالمجلس الانتقالي الوطني، وادعاءات بجرائم أخرى ارتكبتها القوات الموالية للقذافي. وشدد المدعي العام في الأخير على قاعدة التكامل المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، والتي تسمح للسلطات الليبية بأن تقدم إلى المحكمة طعناً في مقبولية الدعوى لمحاكمة المتهمَين المتبقيَيْن. وقال إن للمحكمة أن تبت فيما إذا كانت الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي لهذا الغرض مستوفاة أم لا.

وأعرب أعضاء المجلس عن وجهات نظرهم بشأن الوضع في ليبيا، وبشأن دور المحكمة الجنائية الدولية في هذا البلد.

وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الأمين العام إحاطة لمجلس الأمن، في جلسة مشاورات عقدها المجلس بكامل هيئته، عن الزيارة التي قام بها إلى ليبيا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر بمعية رئيس الجمعية العامة. وقال الأمين العام إن هدفه من تلك الزيارة كان تهنئة شعب ليبيا على التحرير، والاجتماع مع الأعضاء الرئيسيين في المجلس الانتقالي الوطني، وكذلك مع المجتمع المدني، ولطمأنة الليبيين إلى التزام الأمم المتحدة ودعمها المستمرين. وفي ليبيا، رحب الأمين العام بالطريقة الشفافة التي اتُّبعت لانتخاب رئيس الوزراء، وأكد لمحاوريه على أهمية المصالحة الوطنية والوحدة وإشراك الجميع والحوار وإعمال حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقالية، إضافة إلى أهمية تمكين المرأة الذي كان ثمرة للثورة في ليبيا. وأعرب الأمين العام للمجلس عن قلقه من انتشار الأسلحة وما ينجم عن ذلك من مخاطر تهدد ليبيا والمنطقة. ونقل أيضاً نداءات الليبيين المتعلقة بتسهيل الإفراج عن الأموال المجمدة، وهنأ إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على ما قاما به من عمل.

وهنأ أعضاءُ المجلس الأمينَ العام على قيامه بزيارة ليبيا في الوقت المناسب، واتفقوا على ضرورة تمسك المجتمع الدولي ومجلس الأمن بدعم الشعب الليبي في هذه المرحلة الجديدة من تاريخه. وشاطر الأعضاء الأمين العام آراءه بشأن الوضع في ليبيا، ولا سيما بشأن التحديات الرئيسية التي يواجهها البلد. وأعرب أعضاء المجلس أيضاً عن تقديرهم لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وعن استعدادهم لتمديد ولاية البعثة لمدة ثلاثة أشهر أخرى، مؤكدين في الوقت نفسه على أهمية تولي الليبيين زمام الأمر والمبادرة، إضافة إلى الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق الدعم والمساعدة الدوليين المقدمين لليبيا.

وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام إحاطة للمجلس عن التطورات التي حدثت منذ صدور التقرير الأول الذي أعده الأمين العام عملاً بالقرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) (S/2011/727). وأشار الممثل الخاص إلى تشكيل الحكومة المؤقتة، وشدد على اتفاق الأغلبية الساحقة على أن القطاع الذي يحظى بالأولوية القصوى هو القطاع الأمني، مبرزاً التحديات الأمنية المتعددة الأوجه، إذ منها ما يتعلق بتشكيل جيش جديد، ودمج الجيش النظامي وكتائب الثوار، ووجود الأسلحة التقليدية وغير التقليدية والمواد ذات الصلة وانتشارها، ولا سيما العدد الكبير من منظومات الدفاع الجوي المحمولة، وكميات الذخيرة التي لا يزال مصيرها مجهولاً. وأشار أيضاً إلى الجهود التي تبذلها وزارة الدفاع والشركاء الثنائيون وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمعالجة الأمر. وسلط الضوء في الأخير على ما لدى ليبيا من حاجة ماسة إلى السيولة النقدية، وأكد على أهمية المصالحة الوطنية وضرورة معالجة ما تراكم في الماضي من انتهاكات حقوق الإنسان، إضافة إلى قضايا حقوق الإنسان الراهنة، بما في ذلك ما يتعلق منها بحالة الآلاف من المعتقلين والعمال المهاجرين، لا سيما العمال القادمون من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وفي مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، أكد أعضاء المجلس تقييم الممثل الخاص للموقف وما أعرب عنه من مخاوف، ولا سيما التحديات المتعلقة بالأمن. ومن المجالات ذات الأولوية التي اعتُبر أنها تتطلب اهتماماً عاجلاً نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني وإزالة الألغام وانتشار الأسلحة وتلبية الاحتياجات المالية لليبيا.

غينيا – بيساو

في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها موتابوبا جوزيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، والسفيرة ماريا لويزا فيوتي (البرازيل) بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، عن الحالة في البلد وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل. وقام كل من وزير الاقتصاد في غينيا – بيساو، والممثل الدائم لأنغولا، باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بدورهما، بتقديم إحاطة للمجلس. واعترف أعضاء مجلس الأمن، على وجه العموم، ببعض التقدم الذي أحرزته الحكومة في المجال الاقتصادي، وشددوا على ضرورة إصلاح القطاع الأمني. ومن الضروري أيضاً إحراز المزيد من التقدم في مكافحة الإفلات من العقاب، ومكافحة الجريمة المنظمة، وتعزيز الرقابة المدنية على القوات المسلحة. واتفقت الآراء بوجه عام على أن إحراز نتائج في هذه المجالات يتطلب مشاركة نشطة من المجتمع الدولي، وبالتحديد من خلال التوقيع على مذكرة التفاهم الثلاثية الأطراف بين حكومة غينيا –

بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، لإصلاح القطاع الأمني وفتح صندوق للمعاشات التقاعدية. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في كانون الأول/ديسمبر لفترة أخرى تمتد عاماً واحداً، ولتمديد دورة تقديم التقارير من ٤ إلى ٦ أشهر.

ليبريا

في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقب انسحاب مرشح حزب المعارضة الرئيسي من الجولة النهائية من انتخابات ليبريا المقررة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر وما أعقب ذلك من ارتفاع في حدة التوتر السياسي، أصدر المجلس بيانا صحفيا (انظر الضميمة) يدعو جميع الأطراف المعنية في ليبريا إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ويحث جميع الأطراف على استخدام الآليات الوطنية المناسبة القائمة لتسوية أية شكاوى بشأن الانتخابات. وكرر البيان أيضا تأكيد دعم المجلس لمساهمة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في النهوض بالعملية الانتخابية.

وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام، إلين مارغريت لوي، من خلال اتصال مباشر بالفيديو، تقييما للحالة أثناء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبريا. وعلى الرغم من مقاطعة المعارضة للجولة الثانية للانتخابات، فقد اعتُبرت الانتخابات حرة ونزيهة وشرعية. وأعربت الممثلة الخاصة عن قلقها إزاء العنف الذي استخدمته الشرطة ضد المتظاهرين في الأيام التي سبقت الانتخابات.

وفي بيان صحفي صدر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر الضميمة)، أجمع أعضاء مجلس الأمن على الإشادة بشعب ليبريا على الانتخابات الرئاسية، والإعراب عن تقديرهم لعمل الممثلة الخاصة وبعثة الأمم المتحدة. وأقر أعضاء المجلس أيضا بدور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وغيرهما في دعم العملية الانتخابية، ورحبوا بقرار الرئيس بشأن إنشاء لجنة تحقيق مستقلة. وحث المجلس جميع الليبريين على مواصلة الالتزام بالعملية السياسية المشروعة، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والعمل معا من أجل تعزيز السلام والاستقرار الدائمين والانخراط في مسعى مصالحة ذي مغزى.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في جلسة إحاطة مفتوحة عقدت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أَطْلَع الممثل الخاص للأمين العام، روجر ميس، المجلس على الحالة في البلاد، وعلى أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى العملية المؤدية إلى

الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي مشاورات مغلقة جرت لاحقا، أثيرت الحاجة إلى الرصد الدقيق للحالة السياسية والأمنية، ولا سيما في أعقاب الأحداث الأخيرة في جميع أنحاء البلاد والنداءات الداعية إلى العنف التي أطلقها أعضاء المعارضة. ولكن كان هناك شعور بأن المستوى الحالي للتوترات والحوادث ليس أعلى مما كان عليه في الحملة الانتخابية السابقة التي جرت في عام ٢٠٠٦، على الرغم من أن الوضع الأمني في منطقتي كيفو ما زال يثير المخاوف. وفيما يتعلق بموعد إجراء الانتخابات، تمسك الممثل الخاص بوجهة نظره أن ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر يعد موعدا واقعيا.

وفي حين أعرب أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم لعمل البعثة، فقد أبدوا شواغل مشتركة فيما يتعلق بالتوترات السياسية مع اقتراب موعد الانتخابات. وذكر جيش الرب للمقاومة أيضا بوصفه جانبا آخر مثيرا للقلق، ودعا مختلف أعضاء المجلس إلى بذل مزيد من الجهود العسكرية الإقليمية.

كما قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، مارغوت والستروم، إحاطة إلى المجلس في جلسة مشاورات مغلقة، مؤكدة خطر العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق الانتخابات المقبلة، حيث إن العنف الجنسي كان قد استُخدم في بلدان أخرى وكانت له آثار مدمرة في سياق الانتخابات والتراع السياسي.

وعقب الاجتماع، أصدر المجلس بيانا صحفيا كرر فيه تأكيد الدعوة إلى انتخابات تتسم بالمصداقية وتجري في أجواء سلمية، وأعرب فيه عن دعمه للبعثة (انظر الضميمة).

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المجلس في جلسة مشاورات مغلقة، عبر اتصال مباشر بالفيديو، تقريرا بآخر المستجدات المتعلقة بالأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة. ومن غير المقرر حاليا تأجيل الانتخابات، حيث إن موعد ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ما زال، في رأيه تاريخا واقعيا. وتقوم اللجنة الانتخابية بتوزيع المواد الانتخابية حاليا وفقا للخطة، بدعم لوجستي من البعثة والشركاء الدوليين؛ وجرى تشجيع حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي على وجه الخصوص وزعيمه على تعزيز مشاركته، وذلك بالتوقيع على مدونة قواعد السلوك الانتخابي، وعلى تجنب استخدام خطاب غير بناء. وفي المجال الأمني يسير التخطيط للطوارئ بشكل مُرضٍ إلى حد ما، حيث تقدم البعثة الدعم إلى الشرطة الوطنية الكونغولية لمواجهة التهديدات المحتملة التي يمكن أن تشكل خطرا على العملية

السياسية، ولا سيما في ضوء احتمال ارتفاع حدة التوتر مع اقتراب موعد الانتخابات. وكرّر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم للجنة الانتخابية وللجهود التي تبذلها البعثة.

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر أيضا، قدمت السفيرة ماريا لويزا فيوتي إحاطة للمجلس بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، بشأن المناقشات التي دارت حول التقرير النهائي لفريق الخبراء الذي قدم حديثا، مع التركيز على أنشطة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والشبكات التي تدعمها، وتنفيذ المبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق بشأن بذل العناية الواجبة والتدابير المتخذة لتنفيذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة. وجرت أيضا مناقشة التوصيات الواردة في التقرير بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها. وأثنى أعضاء المجلس على العمل الذي قامت به اللجنة في ظل رئاسة البرازيل، وكان هناك تأييد واسع النطاق لفائدة الأنشطة التي يضطلع بها فريق الخبراء.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد المجلس بتوافق الآراء القرار ٢٠٢١ (٢٠١١) الذي جدد بموجبه الجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية وولاية فريق الخبراء حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

السودان وجنوب السودان

في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عقب إحاطتين قدمهما وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، هيرفيه لادسو، أصدر المجلس بيانا صحفيا حول الوضع في منطقة أبيي (انظر الضميمة)، أعرب فيه عن أسفه لعدم قيام القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان بإعادة نشر قواتهما خارج منطقة أبيي، وأكد عدم وجود شروط مسبقة لتنفيذ الاتفاقات التي وقع عليها الطرفان، وكرر تأكيد ضرورة أن تتعاون كل من الحكومتين تعاونا كاملا مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن استعدادهم للنظر في مهام إضافية توكل إلى القوة دعما لاتفاق ٣٠ تموز/يوليه بشأن بعثة دعم رصد الحدود. وأكد أعضاء المجلس أيضا على أهمية قيام طرفي اتفاق السلام الشامل بالتسوية السلمية لجميع القضايا العالقة في إطار ذلك الاتفاق وعلى الحاجة إلى الاضطلاع بذلك عاجلا.

وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر أصدر المجلس بيانا صحفيا (انظر الضميمة)، أدان فيه بأشد العبارات الهجوم الذي تعرضت له دورية تابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وأدى إلى مقتل أحد أفراد حفظ السلام، وأعرب عن تعازي أعضائه لعائلة القتيل وكذلك لحكومة سيراليون، ودعا حكومة السودان إلى تقديم الجناة إلى العدالة.

وعقد المجلس في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر مشاورات غير رسمية حول الأوضاع في السودان وجنوب السودان، واستمع إلى إحاطتين قدمهما وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، هيلدا جونسون (عن طريق اتصال مباشر بالفيديو من جوبا)، بشأن المفاوضات بين الشمال والجنوب، والمناقشات التي جرت مع كبار المسؤولين خلال زيارة وكيل الأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، والوضع في جنوب السودان، والقتال في المناطق الحدودية. وفي اليوم السابق، تبادل أعضاء المجلس وجهات النظر مع المبعوث الخاص، هايلي منكريوس، بشأن المواضيع ذاتها.

وأشير إلى أنه لم يتم حتى الآن التوصل إلى تسوية لعدد من النقاط المرجعية لاتفاق السلام الشامل، والترتيبات البالغة الأهمية المتعلقة بمرحلة ما بعد توقيع الاتفاق، مما يمثل مصدرا مستمرا للتوتر بين السودان وجنوب السودان. وفي حين استمر تعاون الطرفين في تسوية المسائل العالقة من خلال الحوار، فإن القتال في المناطق الحدودية، والصراعات الداخلية في بعض المناطق المتاخمة لجنوب السودان، والتأخير في تنفيذ اتفاق أبيي وفي إخلاء منطقة الحدود المشتركة من الأسلحة، كل ذلك ساهم في تفاقم تلك التوترات. وجرى أيضا التأكيد على مخاطر القتال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق مما يؤدي إلى مواجهات محلية بين البلدين.

وفي مشاورات غير رسمية عقدت بعد جلستي الإحاطة، أبلغت الممثلة الخاصة المجلس كذلك بنقل موظفي الأمم المتحدة من المناطق التي حدثت فيها أعمال قصف، وأضاف وكيل الأمين العام أن التوترات على طول الحدود قد تتطور أيضا إلى أعمال عنف خلال فترة الهجرة، ولا سيما في منطقة أبيي. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من استمرار القتال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وتأثيره في العلاقة بين البلدين، وكذلك في السكان المدنيين، مع الإقرار بضرورة قيام جميع الأطراف بوقف الأعمال العدائية فورا وقيام الحكومتين بتهدئة الوضع المتوتر، وتسوية نزاعاتهما بالطرق السلمية، ومواصلة الاستفادة من المفاوضات الجارية التي يقوم بتيسيرها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، والمبعوث الخاص للأمين العام ورئيس وزراء إثيوبيا، ميليس زيناوي.

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس إلى إحاطتين من وكيل الأمين العام والممثلة الخاصة (عن طريق اتصال مباشر بالفيديو من جوبا). وشارك ممثلا السودان وجنوب السودان في الاجتماع. وقدمت الممثلة الخاصة معلومات مستكملة عن نشر البعثة والوضع على أرض الواقع، وقدمت أول تقرير ربع سنوي عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان،

مؤكدة على وجه الخصوص التدخل الناجح فيما يتعلق بالأزمة الناشئة في ولاية جونقلي، وكذلك الدعم الذي تقدمه السلطات والمجتمع المدني في جنوب السودان للإجراءات التي تقوم بها البعثة. ومع ذلك، أشارت الممثلة الخاصة إلى أن اتفاق مركز القوات لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لم يحظ باحترام الجميع بعد، وأن هناك حاجة إلى عقد اجتماعات أخرى للجنة المشتركة بين البعثة وجنوب السودان. وتناولت أيضا التقدم السياسي الذي أحرز في جنوب السودان، إلى جانب التحديات التي ما زالت تواجه البلد الجديد، بما في ذلك الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، والعنف بين الطوائف، والجماعات المتمردة. وبناء على هذه المعلومات الأساسية، أوصت الممثلة الخاصة بأن يبقى قوام قوات البعثة في المستوى الوارد في الولاية حاليا ويبلغ ٠٠٠ ٧ من الأفراد العسكريين، وعبرت عن قلقها من احتدام لهجة الخطاب بين السودان وجنوب السودان. كما أبلغت المجلس بلقائها مع رئيس جنوب السودان، سالفا كير.

وأطلع وكيل الأمين العام المجلس على مستجدات مظاهر التوتر الأخيرة على الحدود بين السودان وجنوب السودان. وأكد من جديد الحاجة الملحة لأن يقوم كل من الطرفين بتهدئة مظاهر التوتر، وأشار إلى أن فريق الاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ الرفيع المستوى قد طلب عقد اجتماع للآلية المشتركة للأمن السياسي في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وحث السودان وجنوب السودان أيضا على إبداء المرونة في المحادثات المتعلقة بمرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل المقرر عقدها في أديس أبابا في وقت لاحق من ذلك الأسبوع. وفي إشارة إلى التقارير الواردة عن قيام تحالف عسكري جديد بين الجماعات المتمردة في دارفور والجيش الشعبي لتحرير السودان في الشمال، دعا وكيل الأمين العام جميع الأطراف إلى العودة إلى طاولة المفاوضات.

وأفاد ممثل جنوب السودان بحدوث تقدم في برنامج المائة يوم السياسي الذي أعلنه الرئيس سالفا كير عقب الاستقلال. وستبدأ عملية مراجعة الدستور في أوائل عام ٢٠١٢. وعلى الصعيد الأمني، كان الوضع في ولاية جونقلي وأعالي النيل مثيرا للقلق. وأبلغ المجلس بأن الحكومة تعمل على دمج الجماعات المسلحة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكرر تأكيد التزام حكومته بحماية المدنيين ومسؤوليتها في هذا المجال. أما فيما يتعلق بالمسائل القائمة بين الشمال والجنوب، فقد فنَّد مزاعم بأن جوبا تدعم المتمردين في المناطق الواقعة إلى الشمال من الحدود.

وكرر الممثل الدائم للسودان تأكيد التزام بلده بتحقيق السلام وبالتسوية السلمية للمسائل التي لم تحسم بعد مع جنوب السودان. وفند التقارير التي تفيد بأن السودان قد دخل

إلى جنوب السودان، وأشار إلى حق بلاده في الدفاع عن النفس، وكرر التأكيد على أن جنوب السودان يدعم حركات التمرد.

وبعد جلستي الإحاطة، عقد المجلس مشاورات أثنى الأعضاء خلالها على العمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى الآن. وأعرب المجلس عن دعمه للحفاظ على قوام القوات وقدره ٠٠٠ ٧ فرد، وأكد ضرورة بناء قدرات الدولة. ومع الاعتراف بالتقدم المحرز على الصعيد السياسي، أعرب المجلس عن قلقه من انتهاكات حقوق الإنسان والفساد والقيود المفروضة على التنقل التي تواجهها البعثة. وأكد الأعضاء أيضا ضرورة أن تكون المعالم السياسية الانتقالية المقبلة، ولا سيما صياغة الدستور، ذات قاعدة عريضة وشاملة.

وفيما يخص التوترات بين الشمال والجنوب، أعرب أعضاء المجلس عن شعورهم المشترك بالقلق من أن الزيادة الأخيرة في التوترات شملت احتمالا شديدا لأن تؤدي إلى مواجهات محلية بين البلدين، واتفقوا على الحاجة الملحة إلى أن يستأنف الجانبان المفاوضات برعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وأدان الأعضاء أيضا الأحداث الأخيرة التي وقعت ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان وأعربوا عن تأييدهم لقوات حفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

جيش الرب للمقاومة/مكتب الأمم المتحدة لمنطقة وسط أفريقيا

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، أبو موسى، الذي قدم عرضين مختلفين: أولهما عن التقرير الأخير للأمين العام بشأن المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة (S/2011/693)؛ وثانيهما عن التقرير الأول للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا (S/2011/704). وتدخل المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في الاجتماع، الذي شارك فيه ممثلا جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

وفيما يخص جيش الرب للمقاومة، كان هناك توافق كبير في الآراء بين عروض من قدموا الإحاطات وبين كلمات الدول الأعضاء لاحقا على ما يلي: (أ) ما زال جيش الرب للمقاومة يشكل تهديدا للسكان المدنيين في مناطق من البلدان المتضررة، ومصدرا لزعزعة الاستقرار في المنطقة؛ (ب) لا بد من اعتراف المجتمع الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالجهود التي تبذلها الحكومات المتضررة لمواجهة جيش الرب للمقاومة، ودعمها، وذلك على وجه الخصوص من أجل تحسين فعاليتها عن طريق تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات

بين مختلف الجهات الفاعلة؛ (ج) للمبادرة الإقليمية للاتحاد الأفريقي بشأن جيش الرب للمقاومة أهمية حاسمة وينبغي تشجيع تنفيذها سريعا؛ (د) هناك حاجة إلى نهج أفضل من حيث الفعالية والشمول والنطاق الإقليمي فيما يخص الشؤون الإنسانية؛ (هـ) يشجَّع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا على العمل مع بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لوضع استراتيجية إقليمية للمساعدة الدولية في مجالات الشؤون الإنسانية والتنمية وبناء السلام في المنطقة المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

وفيما يخص مكتب الأمم المتحدة، أثنى الحاضرون على العمل الذي أنجزه هذا المكتب حتى الآن وأعربوا عن تأييدهم لجهوده بشأن مسائل محددة مثل القرصنة في خليج غينيا، وأثر النزاع الليبي الأخير على وسط وغرب أفريقيا، والاتجار غير المشروع، وجيش الرب للمقاومة. وفيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة، كان هناك توافق عام في الآراء على أن مكتب الأمم المتحدة يمكن أن يلعب دورا هاما جدا في تيسير التعاون بين مختلف كيانات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة والاتحاد الأفريقي والبلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة، من أجل مواجهة التهديد الذي يشكله ذلك الجيش.

وفي الاجتماع، تم اعتماد بيان رئاسي (S/PRST/2011/21)، أدان فيه المجلس بقوة جيش الرب للمقاومة على الفظائع التي ارتكبها وتجنيد الأطفال واستخدامهم والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تشريد أكثر من ٤٤٠ ٠٠٠ شخص في مختلف أنحاء المنطقة. وأثنى على الجهود الهامة التي تضطلع بها جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وأوغندا لمواجهة هذا التهديد، وكذلك زيادة إشراك الاتحاد الأفريقي من خلال مبادرته للتعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة، وشجع على التعيين الفوري للمبعوث الخاص المقترح للاتحاد الأفريقي إلى المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة. وأكد المجلس أيضا المسؤولية الأساسية للدول عن حماية المدنيين، وأقر بالدور الهام الذي تضطلع به بعثات الأمم المتحدة في هذا الصدد، وشجع جميع مكاتب الأمم المتحدة وبعثاتها في المنطقة المتضررة من جيش الرب للمقاومة على مواصلة تحسين تبادل المعلومات. ورحب المجلس أيضا بإعداد تقرير إقليمي لحقوق الإنسان عن جيش الرب للمقاومة.

الصومال وإريتريا

استمع المجلس في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، في إطار مشاورات مغلقة دعا إليها سفير الهند هارديب سينغ بوري بصفته رئيساً للجنة المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، إلى إحاطة عن عمل اللجنة وتنفيذ القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، شملت

الأشهر الأربعة الماضية. ورحَّب الأعضاء بالمعلومات المستكمَلة التي قدَّمها فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الحالة الإنسانية في الصومال. وفي إشارة إلى الحالة على أرض الواقع، ذكر البعض التقرير الصادر مؤخراً عن فريق الرصد والإشارة فيه إلى أن الزيادة في أنشطة المساعدة الإنسانية في الصومال تترافق مع ورود تقارير عن تحويل مسار المساعدة الإنسانية وإعاقة وصولها.

ووجَّه عدد من أعضاء المجلس الانتباه إلى الصعوبات التي تعترض فريق الرصد في أداء عمله، داعين الدول الأعضاء إلى تحسين التعاون معه. وأشاروا إلى أهمية تنفيذ خريطة طريق مقديشو. ودعا بعض الأعضاء إلى فرض جزاءات ضد ''المُفسدين من الداخل''، موجِّهين الانتباه إلى ضرورة منع إمداد حركة الشباب بالأسلحة. وذكر بعض الأعضاء أنه ينبغي لفريق الرصد أن يعمل في حدود ولايته، وأن يتقيَّد بمبدأي النزاهة والموضوعية. ولاقى العمل العسكري الذي نفَّذته كينيا في جنوب الصومال تأييداً من جانب بعض الأعضاء، ولكن جرى التذكير بأن هذا العمل يجب أن يتقيد بولاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبنطاق نظام الجزاءات المفروض بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى المجلس مشاورات في إطار البند المعنون ''السلام والأمن في أفريقيا''، وناقش مشروع نص قرار جديد بشأن فرض جزاءات إضافية على إريتريا، قدَّمته غابون ونيجيريا، بالإضافة إلى طلب إريتريا الرسمي بأن يخاطب رئيسها المجلس. وافق أعضاء المجلس على أن يلقي السيد إسایاس أفورقي، رئيس إريتريا، كلمة أمام المجلس. وأبلغ رئيس مجلس الأمن الممثل الدائم لإريتريا بهذه الموافقة، في رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

الصومال: القرصنة

في أعقاب صدور تقرير الأمين العام المقدَّم عملاً بالقرار ١٩٥٠ (٢٠١٠) (S/2011/662) عن الحالة في ما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال وبأحكام القرار، التي ينتهي العمل بها في تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد المجلس في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر القرار ٢٠٢٠ (٢٠١١) الذي أدان المجلسُ وشجب بموجبه جميع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في المياه الواقعة قبالة سواحل الصومال، وجدَّد لمدة اثني عشر شهراً الأذونات التي خوَّلها للدول والمنظمات الإقليمية المتعاونة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال لمكافحة مثل هذه الأعمال. وكرَّر المجلس أيضاً تأكيد قراره مواصلة النظر، على وجه الاستعجال، في إنشاء محاكم متخصصة لمكافحة القرصنة في الصومال ودول أخرى في المنطقة.

كوت ديفوار

في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وجَّه الأمين العام طلباً إلى مجلس الأمن ليأذن بوضع ترتيب للتعاون بين بعثتي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، استعداداً للانتخابات التشريعية الإيفوارية المقبلة في كوت ديفوار. وعلى نحو أكثر تحديداً، شمل الطلب النقل المؤقت إلى كوت ديفوار (في الفترة من ٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر) لثلاث طائرات عمودية مسلحة من طراز Mi-24 وطائرتين عموديتين عسكريتين للخدمات، فضلا عن ٦٠ من الأفراد اللازمين؛ وسريَّة مشاة تضم ١٥٠ فرداً؛ وثلاث فصائل من وحدات الشرطة المشكَّلة مع عناصر لتقديم الدعم تشمل ١٠٠ فرد. ومنح المجلس موافقته على عملية النشر في رسالة صادرة عن رئيسه ومؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

الشرق الأوسط

الجمهورية العربية السورية

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدَّم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة للمجلس عن آخر التطورات في الجمهورية العربية السورية، حيث لم تزل تقع مواجهات عنيفة خلال المظاهرات في جميع أنحاء البلد. وكرَّر أيضاً دعوة الأمين العام إلى الوقف الفوري لأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي إشارة إلى التطورات على صعيد جامعة الدول العربية، أشار وكيل الأمين العام إلى اعتماد المبادرة العربية في الدوحة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وكانت السلطات السورية قد وافقت على خطة الجامعة العربية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة في الجمهورية العربية السورية والخطر الذي تشكله على استقرار البلد وأمنه ووحدته وسلامته الإقليمية. وأعربوا أيضاً عن تأييدهم للجهود التي تبذلها الجامعة العربية. وشدَّدت جميع الوفود على الحاجة إلى قيام مجلس الأمن بالإعلان عن موقف جماعي بشأن الحالة في البلد. وشدَّد بعض الوفود على أنه ينبغي للمجلس السعي إلى ممارسة نفوذه عن طريق الوسائل الدبلوماسية، لا التشجيع على تغيير النظام. ورأت هذه الوفود أن المصالحة تبقى في صدارة الاهتمام، وأنه ينبغي لجميع الأطراف أن تسلك طريق الحوار ونبذ العنف.

وجرى أيضاً تناول الحالة في الجمهورية العربية السورية في مشاورات المجلس بكامل هيئته في إطار البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. ودعا المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت

سيري، إلى تنفيذ خطة العمل العربية تنفيذاً كاملاً وسريعاً، وإلى وقف جميع أعمال العنف تمهيداً لعملية تقودها سوريا لإجراء تغيير سياسي شامل يستجيب للتطلعات الديمقراطية للشعب السوري، بصرف النظر عن الخلفيات السياسية أو الدينية أو الإثنية.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدَّم المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إحاطة للمجلس عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، اعتبر أن الاستفزازات ما زالت تُلحق ضرراً بالثقة وتجعل من استئناف المفاوضات أمراً صعباً للغاية. وشدَّد على الحاجة إلى إيجاد طريقة دبلوماسية مُجدية للمضي قدماً، بما في ذلك في إطار بيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر. وقال إنه سيتعيَّن على كلا الطرفين إبداء المرونة وروح المسؤولية. ورأى أنه ينبغي تيسير المشاركة المباشرة من خلال تهيئة بيئة مواتية تؤدي إلى تهدئة الوضع. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي لإسرائيل أن تنفِّذ التزاماتها بشأن المستوطنات، وأن تُلغي على الفور قرار تجميد التحويلات المالية إلى السلطة الفلسطينية. وينبغي أن تضع في اعتبارها أيضاً نداءات السلطة الفلسطينية المستمرة للإفراج عن السجناء، وبعضهم يقبع في السجن منذ ما قبل التوقيع على اتفاقات أوسلو. وينبغي للسلطة الفلسطينية، من جانبها، إيجاد سبل للإسهام في تهدئة الوضع وتحسين المناخ السائد المسبِّب للتراع، بما في ذلك على الساحة الدولية. وأشار المنسق الخاص أيضاً إلى الحالة في غزة وجنوب إسرائيل، التي شهدت، مرة أخرى، أعمال عنف خطيرة على إثر قيام مقاتلين بإطلاق نيران صاروخية، وشنِّ إسرائيل لهجمات. وذكر في هذا الصدد أن الحفاظ على الهدوء في غزة وجنوب إسرائيل ما زال يشكل عاملاً أساسياً لتحسين الأوضاع هناك وتهدئة الجو السياسي بوجه عام. وقال إن الأمم المتحدة أدانت الهجمات الصاروخية العشوائية ودعت إسرائيل إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وإلى تقليل المخاطر على المدنيين، وكرَّرت تأكيد دعوة الأمين العام الجميع إلى الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي.

وفي مشاورات عقدها المجلس بكامل هيئته، أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية وعن قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم في المفاوضات والتطورات المثيرة للقلق على أرض الواقع، ولا سيما مواصلة إسرائيل نشاطها الاستيطاني، وقرارها بتجميد دفع الإيرادات الضريبية إلى السلطة الفلسطينية. وأيَّدوا نداء المنسق الخاص من أجل تهدئة الوضع، وكرَّروا التأكيد على ضرورة امتناع جميع الأطراف عن ممارسة الأعمال الاستفزازية، واستئناف المفاوضات المباشرة المُجدية. وأكَّد بعض الوفود مجدداً تأييده

لقبول فلسطين عضواً في الأمم المتحدة، في حين أشار البعض الآخر إلى غياب الإجماع على هذه المسألة، واقترح خطوة وسيطة تتمثَّل في رفع مركز فلسطين في الجمعية العامة لتصبح دولة لها مركز المراقب. وذكر بعض الأعضاء أنه لا توجد أي بدائل للمفاوضات المباشرة بين الطرفين.

طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة

خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد جلستين خاصتين لمناقشة طلب فلسطين الانضمام إلى الأمم المتحدة. وفي الجلسة الأولى المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أعربت الوفود عن آرائها بشأن طلب فلسطين، فأعدَّ رئيس اللجنة على أساسها تقريراً اعتُمد بتوافق الآراء في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2011/705). ونظراً لاختلاف الآراء وغياب الإجماع على المسألة، لم يتضمَّن تقرير اللجنة أي توصية بشأن طلب فلسطين الانضمام إلى الأمم المتحدة. والتقرير معروض على مجلس الأمن.

اليمن

في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قدَّم المستشار الخاص للأمين العام لليمن، جمال بنعمد، في مشاورات المجلس بكامل هيئته، أول تقرير للأمين العام عملاً بالقرار ٢٠١٤ (٢٠١١). واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة قدَّمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن الحالة الإنسانية في اليمن. وأطلع المستشار الخاص المجلس على التطورات التي أفضت إلى توقيع الرئيس علي عبد الله صالح مبادرة مجلس التعاون الخليجي في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في الرياض، كما أطلعه على آلية التنفيذ من جانب الطرفين والتحديات الرئيسية التي ما زالت ماثلة. ورحَّب أعضاء المجلس بهذا التطور الإيجابي، وافقوا في الوقت ذاته على تقييم الحالة بأنها ما زالت هشَّة وتستدعي اهتماماً عن كثب ورصداً نشطاً. وركَّز الأعضاء على التنفيذ الفوري والكامل للاتفاق المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر وفقاً للمعايير والأطر الزمنية المحددة. وأعرب بعض الأعضاء أيضاً عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية في اليمن وشدَّد على الحاجة إلى زيادة المساعدات الإنسانية وإيصالها دون عوائق.

واعتمد المجلس بياناً صحفيا (انظر الضميمة) يُشيد بجهود مجلس التعاون الخليجي والمستشار الخاص، ويرحِّب باتفاق ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ويدعو إلى تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وإعمال آلية التنفيذ بجدٍّ وشفافية في الوقت المناسب، ويحثُّ الطرفين على نبذ العنف، والإحجام عن أي استفزازات أخرى، والتنفيذ الكامل للقرار ٢٠١٤ (٢٠١١).

وكرَّر المجلس أيضاً التأكيد على أن جميع المسؤولين عن أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات الأخرى يجب أن يخضعوا للمحاسبة.

لبنان

عقد المجلس، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، مشاورات بكامل هيئته فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). واستمع المجلس إلى إحاطة قدَّمها كل من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أوسكار فرنانديز - تارانكو، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليت، عن التقرير السابع عشر للأمين العام والتطورات الأخيرة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بما يشمل انتهاك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في الليلة السابقة، التي أطلقت فيها صاروخان على الأقل من منطقة رميش في لبنان باتجاه شمال إسرائيل، ورد جيش الدفاع الإسرائيلي عليها بطلقات المدفعية. وأشاد أعضاء المجلس بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على دورها وعملها، وأدانوا الهجمات التي شُنت على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في أيار/مايو وحزيران/يونيه، وأعربوا عن قلقهم إزاء حوادث تقييد حرية تنقل موظفي القوة داخل منطقة العمليات، ولا سيما تلك المنطوية على اعتداءات جسدية. وأشار أعضاء المجلس إلى أن سلامة وأمن موظفي البعثة جزء لا يتجزأ من التنفيذ الفعال لمهامها، وأن المسؤولية الرئيسية عن كفالة حرية حركة القوة تقع على عاتق السلطات اللبنانية.

وأعرب أعضاء المجلس عن أسفهم لعدم إحراز تقدم في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، في إشارة إلى الحوادث المتكررة على الخط الأزرق، كالحادث الذي وقع في ١ آب/أغسطس على طول نهر الوزَّاني، ومواصلة جيش الدفاع الإسرائيلي احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر، والخرق الإسرائيلي شبه اليومي للمجال الجوي اللبناني، واحتفاظ جماعات مسلحة خارجة عن سيطرة الدولة اللبنانية بقدرات عسكرية كبيرة، والجمود القائم في إطار الحوار الوطني، واستمرار التأخر في اعتماد استراتيجية للدفاع واستراتيجية وطنية شاملة لإدارة الحدود، وعدم ترسيم الحدود أو تعليمها بين الجمهورية العربية السورية ولبنان، واستمرار وجود قواعد عسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وفتح الانتفاضة، على طول الحدود السورية - اللبنانية. وأعرب الأعضاء أيضاً عن قلقهم من أن يتأثر لبنان بالتطورات الجارية في الجمهورية العربية السورية.

ورحَّب أعضاء المجلس باستمرار التعاون الوثيق بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني، بما يشمل المسائل المرتبطة بالاستعراض الاستراتيجي، وأعربوا عن تقديرهم للآلية الثلاثية الأطراف باعتبارها أداة لمعالجة المسائل التنفيذية الأمنية والعسكرية. ورحَّب

بعض الأعضاء أيضاً بإعلان الرئيس اللبناني، ميشال سليمان، في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢١ أيلول/سبتمبر، وبإعلان رئيس الوزراء، نجيب ميقاتي، في خطابه أمام مجلس الأمن في ٢٧ أيلول/سبتمبر، عن تجديد الالتزام بالوفاء بجميع التزاماتهما الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بالمحكمة الخاصة للبنان وبقراري المجلس ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

آسيا

ميانمار

استمع المجلس، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، في إطار مشاورات مغلقة، إلى إحاطة عن التطورات الأخيرة في ميانمار قدَّمها المستشار الخاص للأمين العام، فيجاي نامبيار، الذي زار البلد في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت هذه ثالث زيارة له منذ انتخابات عام ٢٠١٠، والثانية له منذ تشكيل حكومة جديدة في ميانمار قبل سبعة أشهر.

وأطلع المستشار الخاص أعضاء المجلس على المناقشات التي أجراها مع المسؤولين الحكوميين وشخصيات من المعارضة، بمن فيهم أونغ سان سو كي وممثلون عن الأقليات الإثنية وشخصيات من المجتمع المدني. وأبدى المستشار الخاص رأياً إيجابياً بشأن آخر الخطوات التي اتخذتها حكومة ميانمار، كالإفراج عن أكثر من ٢٠٠ سجين سياسي، والتعديلات التي أُدخلت على القانون المتعلق بالأحزاب السياسية، واعتماد قانون للعمل، والتعهد المعلن مع الجماعات الإثنية بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار. وأُثيرت أيضاً مسألة عرض ميانمار تولِّي رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وأطلع المستشار الخاص أعضاء المجلس على آخر المعلومات بشأن الحوار القائم بين الحكومة وأونغ سان سو كي، التي كانت قد أبلغته بأن الإصلاحات المعتمدة متساوقة مع المحادثات التي أجرتها مع الرئيس ثين سين، وأن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ستقيِّم إمكانية تسجيل نفسها كحزب سياسي من أجل الترشح للانتخابات الفرعية التي ستنظَّم في مرحلة مبكرة من عام ٢٠١٢. وكان المستشار الخاص واثقاً من نجاح عملية الانتخابات الفرعية، وقال إنه لا يتوقع أن تطلب ميانمار حضور مراقبين دوليين للانتخابات، لكنه أضاف أن الصحفيين المحليين وبعض الصحفيين الأجانب سيتمكنون من تغطيتها إلى حد كبير، وأن من شأن مشاركة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وإجراء انتخابات سلمية وحرة ونزيهة أن يرسلا إشارة هامة. ورأى أعضاء المجلس في التطورات الإيجابية المذكورة أنباء مشجِّعة، فيما ذكر بعضهم أنه ينبغي الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، وشدَّدوا على مسألة إيصال المساعدات الإنسانية.

تيمور – ليشتي

عقد المجلس في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر مناقشة بشأن الحالة في تيمور – ليشتي، برئاسة وزير خارجية البرتغال، باولو بورتاس. وحضر المناقشة أيضاً وزير خارجية تيمور – ليشتي، زاكارياس دا كوستا، ونائبة وزير الشؤون السياسية في وزارة العلاقات الخارجية بالبرازيل، السفيرة فيرا ماشادو.

واستمع المجلس إلى إحاطة قدَّمتها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، أميرة حق، عن الحالة في البلد خلال الأشهر التسعة الماضية. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للتقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وشجعوا السلطات التيمورية على مضاعفة وتيرة الإصلاحات في البلد. وتعهدوا أيضاً بتقديم دعمهم السياسي والتقني للانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمع عقدها في النصف الأول من عام ٢٠١٢؛ ومن المتوقع أن تساعد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي السلطات التيمورية في الجانبين الأمني واللوجستي للانتخابات. وأبدى أعضاء المجلس تأييدهم لطلب حكومة تيمور – ليشتي إرسال بعثة دولية قوية لمراقبة الانتخابات، وأعربوا عن أملهم في أن يتواصل التخطيط للانتقال من مرحلة وجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة إلى مرحلة ما بعد البعثة، بشكل مشترك ما بين بعثة الأمم المتحدة والحكومة، في إطار عملية تعاونية مبنيَّة على الظروف القائمة على أرض الواقع.

أوروبا

قبرص

قدم المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، ألكسندر داونر، للمجلس إحاطة في جلسة مشاورات مغلقة عقدت صبيحة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر عن أحدث لقاء ثلاثي جرى بين الرئيس، ديميتريس كريستوفياس، وزعيم القبارصة الأتراك، درويش إيروغلو، والأمين العام (٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، في نيويورك).

وأشار إلى الجوانب التي أُحرز فيها تقدم، من قبيل الاقتصاد، والجوانب الداخلية للأمن وتمثيل قبرص في الاتحاد الأوروبي؛ ومن جهة أخرى، لا تزال القضايا الأكثر حساسية مفتوحة، من قبيل المواطنة، والملكية، والأمن، والحوكمة، ولا سيما الجوانب المتعلقة بالفرع التنفيذي من الحكومة. وأفاد بأن الطرفين اتفقا على الحفاظ على إيقاع جيد من المفاوضات، وعلى عقد اجتماع ثلاثي آخر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، في نيويورك.

وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لعمل بعثة المساعي الحميدة وللالتزام الشخصي للمستشار الخاص بهذه العملية. ورحبت الدول الأعضاء بمشاركة الأمين العام في هذه القضية وبالجهود التي تبذلها بعثة المساعي الحميدة. وأعربت أيضا عن توقعاتها للاجتماع المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بين الأمين العام وزعيم القبارصة اليونانيين وزعيم القبارصة الأتراك. وأكد المستشار الخاص أنه لا بد من أن تمتلك قبرص زمام العملية وتقودها.

البوسنة والهرسك

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن البوسنة والهرسك. وناقش الحالة في البلد، وأعرب عن قلقه إزاء المأزق السياسي الذي بلغ شهره الثالث عشر، وتداعياته.

وناشد أعضاء المجلس القادة السياسيين الوطنيين في البوسنة الاضطلاع بمسؤولياتهم الديمقراطية وتجديد جهودهم من أجل التوصل إلى اتفاق. وكرر الأعضاء تأكيد تأييدهم لدور عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في الحفاظ على بيئة سليمة وآمنة. وأثار آخرون مسألة حصانات أعضاء مكتب الممثل السامي.

وفي اليوم التالي اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠١٩ (٢٠١١) الذي جدد بمقتضاه لمدة ١٢ شهرا أخرى، الإذن للدول الأعضاء، التي تتصرف من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه، بإنشاء قوة متعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار (عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي) لتخلف قوة تحقيق الاستقرار. وكرر المجلس أيضا تأكيد دعمه لاتفاق السلام، وللمسؤولية الرئيسية للسلطات البوسنية عن تحقيق مزيد من النجاح في تنفيذ اتفاق السلام.

كوسوفو

اجتمع المجلس في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر لإجراء مناقشة دورية مفتوحة بشأن كوسوفو، استنادا إلى أحدث تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقدم الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو المعين حديثا ورئيس البعثة، فريد ظريف، للمجلس إحاطة عن الوضع الراهن في كوسوفو وعن أنشطة كل من بعثة الأمم المتحدة وبعثة سيادة القانون التابعة للاتحاد الأوروبي. وأدلى وزير خارجية صربيا، فوك يريميتش، والسيد أنور خوجة ببيانين أيضا، وأعربا عن وجهات نظرهما.

وتناولت المناقشة الأحداث الأخيرة في كوسوفو أو المتعلقة بها، من قبيل الحوادث التي أسفرت عن إصابة ٤٠ جنديا من جنود ناتو في ٢٣ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر،

واستمرار العوائق أمام حرية التنقل في كوسوفو، وأحدث جلسة للحوار بين بلغراد وبريشتينا، عقدت يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصدد، أُبلغ عن إحراز تقدم في الاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية، فيما تتطلب مجالات أخرى، من قبيل الجمارك، مزيدا من العمل.

مسائل أخرى

التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة

قدم رئيس مجلس الأمن في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر تقرير المجلس السنوي، الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١.

وقال رئيس مجلس الأمن في خطابه أمام الجمعية العامة، إنه يرى الاجتماع أكثر من مجرد عملية إبلاغ منتظمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ويعتبره واحدا من أهم الاجتماعات في العلاقة بين كلا جهازي الأمم المتحدة الرئيسيين وفرصة ممتازة للنقاش وتبادل وجهات النظر مع سائر الأعضاء بشأن التقرير عن أعمال المجلس. ورحب بقرار رئيس الجمعية العامة تخصيص مناقشة هذا العام للنظر فقط في التقرير السنوي للمجلس. ووجّه الانتباه إلى التقييمات الشهرية التي تجريها كل رئاسة والمذكورة في التقرير، لاحتوائها على معلومات شهرية بشأن معظم الأنشطة ذات الصلة التي يضطلع بها المجلس بشأن كل بند من بنود جدول أعماله، وهو ما يزيد من الفهم العام للتقرير.

وقال إن المجلس اعتمد خلال الفترة قيد النظر ما يقرب من ١٠٠ مقرر، بين قرارات وبيانات رئاسية على حد سواء، أكدت الاتجاه المستمر في السنوات الأخيرة، المتمثل في زيادة عبء العمل الواقع على عاتق المجلس، الذي واصل عقد جزء كبير من جلساته علنا (٢٠٤ جلسات من أصل ما مجموعه ٢٣١ جلسة). وتزيد الجلسات المفتوحة، بما في ذلك المناقشات المفتوحة، من الشفافية في عمل المجلس وتتيح تعزيز مشاركة عموم الأعضاء والمجتمع الدولي. وواصلت رئاسات المجلس والجمعية العامة على مدار العام الاجتماع بانتظام ولا يزال رئيس المجلس يقدم الإحاطات الشهرية لعموم الأعضاء عن عمل المجلس. وعُقدت أيضا اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات باعتبارها ممارسة منتظمة، ولا سيما قبل اتخاذ أي قرار يؤثر على ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام، باعتبارها وسيلة لجمع المدخلات ذات الصلة. وشدد على أن هذه الممارسات تمثل خطوات مفيدة لتشجيع قيام حوار أفضل مع عموم الأعضاء بشأن عمل المجلس وشجع الوفود على الاستفادة من هذه الفرص لكفالة هذا التفاعل على نحو متزايد. وواصل المجلس تنفيذه لمذكرة الرئيس بشأن أساليب العمل (S/2010/507) وعززت الرئاسات ممارسات مفيدة تهدف إلى زيادة الكفاءة والفعالية، من

قبيل المقدمات المبسطة التي تقدمها الرئاسة، والمداولات بالفيديو في جلسات الإحاطة المفتوحة أو المناقشات المفتوحة لتقديم آخر المستجدات من الميدان.

وتدرجت مشاورات المجلس بكامل هيئته في تحولها إلى مشاورات أكثر تفاعلية ومرونة. وواصل المجلس أيضا عقد الحوارات التفاعلية باعتبارها ممارسة تشاورية مفيدة. وواصل المجلس تكريس مزيد من الوقت لعمله بشأن منع نشوب النزاعات، حيث أبقى في جدول أعماله شهريا على إحاطة من إدارة الشؤون السياسية بشأن القضايا الناشئة التي تحظى بالاهتمام.

حماية المدنيين

في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح، برئاسة رئيس جمهورية البرتغال. وقدم الأمين العام بيانا افتتاحيا أعقبته إحاطات من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافانيثيم بيلاي؛ والأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، كاثرين براغ، نيابة عن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، فاليري آموس؛ ومدير شؤون القانون الدولي والتعاون الدولي في لجنة الصليب الأحمر الدولية، فيليب شبوري.

وقال الأمين العام إن المدنيين يُستهدفون عمدا بوتيرة متزايدة، وأشار إلى التحديات الخمسة الرئيسية التي حددها في تقريريه السابقين. وأعربت المفوضة السامية عن مخاوفها بشأن عدد من الحالات التي استمر فيها حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان منذ المناقشة المفتوحة الأخيرة التي عقدت في أيار/مايو الماضي. وأبلغت المجلس عن عمل المفوضية في دعم لجان التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية وكوت ديفوار وليبيا؛ وبشأن بعثة التقييم التي قامت بها إلى اليمن؛ وبشأن عدم إمكانية اطلاع المفوضية على حالات أخرى. وأبرز الأمين العام المساعد العديد من النزاعات التي لم تمتثل فيها الأطراف المعنية لالتزاماتها القانونية بحماية المدنيين؛ وتحدثت عن التطورات الحاصلة في عدد من الحالات، وشددت على ضرورة محاسبة المسؤولين عن انتهاك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأشار السيد شبوري إلى عدد من الشواغل الناشئة المتعلقة بحماية المدنيين، من قبيل الهجمات على مرافق الرعاية الصحية وموظفيها، وضعف المهاجرين في البلدان المتضررة من العنف المسلح والآثار الإنسانية المدمرة الناجمة عن قيام الأعمال العدائية في المناطق الحضرية.

وقدمت ثلاث وأربعون دولة عضواً مداخلات في المناقشة. وأُدلي أيضا ببيانات نيابة عن حركة عدم الانحياز، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين، واللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية.

ووجه أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى الاهتمام نحو الشواغل المتعلقة بحماية المدنيين في عدد من المناطق الجغرافية ونحو عدم الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في عدد من الحالات. وأشارت عدة دول إلى التحديات الخمسة الرئيسية التي حددها الأمين العام، ودعت إلى تجديد الجهود المبذولة للتصدي لها. وركز الكثير من الوفود أيضا على تعزيز المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وعلى توفير العدالة أو الجبر للضحايا، وهي مواضيع نوقشت أيضا في حلقة العمل التي نظمتها الرئاسة البرتغالية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأعرب بعض الدول عن قلقه إزاء استخدام الأسلحة المتفجرة بما فيها الذخائر العنقودية في المناطق المأهولة بالسكان؛ وأشارت دول أخرى إلى أهمية المسؤولية الوطنية في حماية المدنيين؛ وكررت دول أخرى تأكيد أهمية تخصيص القدرات والموارد والتدريب لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل كفالة نجاحها في الاضطلاع بولايات الحماية المنوطة بها. وانتهز أحد أعضاء المجلس الفرصة لعرض مفهوم ”التحلي بالمسؤولية أثناء توفير الحماية“.

انتخاب خمسة أعضاء في محكمة العدل الدولية

في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، انتُخب أربعة قضاة في اقتراع جرى بالتزامن في مجلس الأمن والجمعية العامة. واستمرت العملية الانتخابية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ونظرا لعدم تحقيق الأغلبية المطلوبة لملء الشاغر الوحيد المتبقي، أجلت العملية الانتخابية حتى كانون الأول/ديسمبر بعد ثماني جولات اقتراع متزامنة.

إحاطة مقدمة من إدارة الشؤون السياسية (”استشراف الآفاق“)

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطته الشهرية للمجلس بشأن القضايا التي تهم المجلس، والتي شملت وضع نهج لدور محتمل تقوم به البعثات السياسية والميدانية التي يأذن بها مجلس الأمن في مجال منع الإرهاب والتطرف العنيف. وأشير إلى أنه، في حالات محددة، هي الصومال، ومنطقة الساحل، واليمن، يتعين على الأمم المتحدة بالفعل اتخاذ نهج أكثر شمولا ومتعدد الأبعاد لمعالجة الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والمساعدة في التصدي للظروف المؤدية إلى التطرف. وينبغي استثمار

أدوات الأمم المتحدة الموجودة إلى أقصى حد ويمكن تحليل الطرق المحسَّنة للتعاون وللتنسيق التنفيذي. وأعرب أعضاء المجلس عن آرائهم التي تراوحت بين تفضيل خيارات تستند إلى الأدوات الحالية، من جهة، والاستعداد لبحث سبل جديدة لتعزيز فعالية الأمم المتحدة في معالجة الشواغل المتعلقة بمنع الإرهاب والاهتمام بها، من جهة أخرى.

وتناول وكيل الأمين العام أيضا الحالة الأمنية في الصومال والتطورات الأخيرة في الجمهورية العربية السورية.

مكافحة الإرهاب

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس إحاطته نصف السنوية التي يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية المعنية بمكافحة الإرهاب. وأكد من جديد الممثلون الدائمون لألمانيا وجنوب أفريقيا والهند، بصفتهم رؤساء اللجنة المنبثقة عن القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) واللجنتين المنشأتين عملا بالقرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، أن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل لا يزالان يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وأبلغوا عن الأنشطة الأخيرة وعن آفاق كل لجنة وفريق الخبراء التابع لها. وأدلى ببيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا بشأن مجالات التعاون والتنسيق التنفيذي بين اللجان الثلاث.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية/عدم الانتشار

في مشاورات مغلقة عقدت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم السفير موارايس كابرال، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، التقرير الدوري عن فترة تسعين يوما من عمل اللجنة الذي يغطي الفترة من ٢٤ آب/أغسطس إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة اجتماعين في ١٢ أيلول/سبتمبر، أحدهما رسمي والآخر غير رسمي. وخلال الاجتماع الرسمي قدم السفير الروسي لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للجنة إحاطة عن الصعوبات التي تواجهها بعض البعثات الدبلوماسية في بيونغ يانغ. وفي الاجتماع غير الرسمي واصل الأعضاء مناقشة التقرير النهائي لفريق الخبراء، الذي كان قد قدم إلى المجلس في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١، بما في ذلك توصياته. وفي حين أيد بعض الأعضاء فكرة النشر الفوري للتقرير، أعرب آخرون عن شواغلهم إزاء التقرير.

صون السلم والأمن الدوليين: التحديات الجديدة التي تواجه السلم والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات

في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس إحاطة مفتوحة رفيعة المستوى بمشاركة الأمين العام، واستمع إلى إحاطات من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس؛ والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يوري فيدوتوف؛ والمديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، مارغريت تشان. وترأس الاجتماع وزير خارجية البرتغال.

وركزت الإحاطات على التحديات الناشئة في سياق السلم والأمن الدوليين التي حددتها الرئاسة لهذه المناقشة، وهي: الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتغير المناخ، والأوبئة. وأقر أعضاء المجلس عموما بضرورة أن يكون المجلس على اطلاع وبينة من السبل والوسائل التي قد يؤدي بعض هذه التحديات من خلالها إلى تفاقم حالات النزاع أو تقويض جهود بناء السلام.

ووضع معظم المداخلات بشكل واضح المناقشة في إطار منع نشوب النزاعات. وأيد بعض الدول الأعضاء فكرة إنشاء فريق عامل مخصص لكفالة وجود رصد أكثر انتظاما ومنهجية لهذه القضايا، ولكن هذه الفكرة لاقت معارضة من أعضاء آخرين. وخلصت الرئاسة إلى أن وضع آلية للمتابعة مسألة تتطلب إجراء مزيد من النقاش بين أعضاء المجلس. وأثار بعض الوفود أيضا مسألة تجاوز اختصاصات هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بمسائل الآثار الضارة لتغير المناخ والأوبئة. واقترح بعض أعضاء المجلس ضرورة إجراء مزيد من الحوار بشأن الكيفية التي يمكن للمجلس التعامل بها مع هذه التحديات الناشئة في احترام كامل لاختصاصات كل جهاز، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت الرئاسة بيانا باسم مجلس الأمن بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

أساليب العمل

في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن أساليب العمل في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن“ (S/2010/507)، تعقيبا على مناقشات مفتوحة سابقة، عقدت آخرها في نيسان/أبريل ٢٠١٠، برئاسة اليابان. وركز على ممارسة المجلس والخطوات المتخذة في تنفيذ تدابير تعزيز الشفافية والكفاءة والتفاعل بين

المجلس وعموم الأعضاء. ومثلت المناقشة فرصة جيدة للوفود لعرض آرائها بشأن كيفية تحسين الممارسة الحالية، ولا سيما في تلك المجالات الثلاثة.

الهجمات الإرهابية والهجمات ضد الأماكن الدبلوماسية

أصدر المجلس بيانا صحفيا في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر يدين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي وقعت في نيجيريا (انظر الضميمة).

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر أصدر المجلس بيانا صحفيا يدين بأشد العبارات الهجمات ضد الأماكن الدبلوماسية في الجمهورية العربية السورية (انظر الضميمة).

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر أصدر المجلس بيانا صحفيا يدين بأشد العبارات الهجمات ضد الأماكن الدبلوماسية في المملكة المتحدة (انظر الضميمة).

الضميمة

البيانات الصحفية الصادرة عن مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

Statement to the press on Liberian elections (8 November 2011)

The members of the Security Council reiterate their strong support for the constructive role that the United Nations Mission in Liberia (UNMIL), under the leadership of the Secretary-General's Special Representative, Ellen Margrethe Løj, continues to play in accordance with its mandate.

The members of the Security Council reiterate their support for UNMIL's contribution to advancing the Liberian electoral process until its successful completion, and the efforts of the Economic Community of West African States (ECOWAS), the African Union and others to provide observers for the elections.

The members of the Security Council are following closely recent developments related to the second round of the presidential elections in Liberia, scheduled for 8 November, and are deeply concerned over statements urging a boycott of the election. The members of the Security Council express particular concern over threats received by National Elections Commission personnel.

The members of the Security Council call on all Liberian stakeholders to exercise maximum restraint and work together to maintain confidence in the electoral process. The members of the Security Council urge all parties to use existing appropriate national mechanisms to resolve any complaints about the elections.

The members of the Security Council express their full support for the efforts of ECOWAS in promoting dialogue in Liberia, and concur fully with its recent statement urging all Liberian stakeholders not to miss this historic opportunity of consolidating democracy and peace in the country, and to actively participate in the 8 November poll.

Statement to the press on Liberian elections (18 November 2011)

The members of the Security Council commend the people of Liberia on the completion of their presidential election of 8 November, which was free, fair and transparent. They further commend the National Electoral Commission's successful organization of the electoral process, in accordance with Liberian law.

The members of the Security Council reiterate their appreciation for the work of the Special Representative of the Secretary-General, Ellen Margrethe Løj, and the United Nations Mission in Liberia (UNMIL), in accordance with its mandate, to promote security and to provide logistical support and to help create a free, fair and peaceful environment for the Liberian electoral process. The members of the Security Council express appreciation to the Economic Community of West African States (ECOWAS), the African Union and others for their provision of election observers. They call upon all parties to comply with the Liberian Constitution and to use legal channels to settle electoral disputes.

The members of the Security Council are concerned by the violent events of 7 November. They welcome the Government of Liberia's establishment of a Special Independent Commission of Inquiry to investigate the events and determine the

facts and circumstances through independent and impartial proceedings that meet international standards, in order to hold accountable those responsible.

The members of the Security Council encourage the Liberian authorities to continue to work with UNMIL towards achieving progress on the transition of security responsibilities from UNMIL to the national authorities.

The members of the Security Council encourage all Liberians to remain committed to the legitimate political process, to exercise maximum restraint and to work together to promote enduring peace and stability.

The members of the Security Council call on all Liberian leaders to promote meaningful reconciliation and inclusive dialogue in order to consolidate peace and advance Liberia's democratic development.

Statement to the press on the Democratic Republic of the Congo
(8 November 2011)

The members of the Security Council were briefed by Roger Meece, Special Representative of the Secretary-General for the Democratic Republic of the Congo, and Margot Wallström, Special Representative of the Secretary-General on Sexual Violence in Conflict, on the situation in the Democratic Republic of the Congo.

The members of the Security Council reiterated their call for credible and peaceful elections, for which the Government of the Democratic Republic of the Congo bears the primary responsibility. They reiterated their strong concern over reports of election-related violence in the country, and called upon all parties to campaign peacefully.

The members of the Security Council reminded all political leaders that they are responsible for ensuring a peaceful process and called upon all stakeholders to exercise restraint, support the work of the Commission électorale nationale indépendante and resolve their differences peacefully. They further urged all candidates and their supporters to refrain from any provocation or recourse to violence throughout the electoral process.

They further stressed and supported the critical role played by the United Nations Organization Stabilization Mission in the Democratic Republic of the Congo (MONUSCO) in providing technical and logistical assistance for the elections and promoting dialogue, as set out by resolution 1991 (2011). They recalled their request to be regularly and timely briefed on the significant events of the electoral process and on MONUSCO's support to the process.

The members of the Security Council expressed their determination to continue to closely follow the situation in the Democratic Republic of the Congo, in particular the security conditions on the ground and the efforts to successfully conclude the electoral process.

The members of the Security Council also reiterated their deep concern about the persistent high levels of violence, especially sexual violence, and human rights violations and abuses against civilians. They reiterated the urgent need for the swift prosecution of all perpetrators of human rights violations and abuses, and urged the Congolese authorities, with the support of MONUSCO, to implement the appropriate responses to address this challenge. They commended MONUSCO for continuing its efforts to implement its protection strategy.

Statement to the press on the situation in Abyei (4 November 2011)

The members of the Security Council were briefed by Hervé Ladsous, Under-Secretary-General for Peacekeeping Operations, on the situation in Abyei, including on recommendations for the expansion of the mandate of the United Nations Interim Security Force in Abyei (UNISFA), on 6 and 11 October 2011.

The members of the Security Council welcomed the rapid deployment of UNISFA and the assistance provided by the Government of Ethiopia, which has enabled regular patrols to be carried out since 23 August. They encouraged UNISFA to increase its patrols and air mobility, and requested continued reporting to the Security Council.

The members of the Security Council deplored the failure of the Sudan Armed Forces and the Sudan People's Liberation Army to redeploy their forces from the Abyei Area in accordance with the 20 June Agreement on Temporary Arrangements for the Administration and Security of the Abyei Area (S/2011/384) and the 8 September decision of the Abyei Joint Oversight Committee (S/2011/593). The members of the Security Council underscored that there were no preconditions for the implementation of the agreements signed by the parties, including the withdrawal of forces. They underscored that both parties shall implement the above-mentioned agreements in spirit and letter, and called upon both parties to redeploy any remaining forces from the Abyei Area immediately and without precondition.

The members of the Security Council also called upon both parties to finalize the establishment of the Abyei Area Administration and the Abyei Police Service, and to continue regular meetings of the Abyei Joint Oversight Committee.

The members of the Security Council reiterated that the Government of Sudan and the Government of South Sudan must extend their full cooperation to UNISFA. They called upon the Government of Sudan to facilitate the deployment of UNISFA by issuing visas to UNISFA personnel and granting flight permissions in a timely fashion, and welcomed the recent issuance of visas for UNISFA support staff.

The members of the Security Council stressed the urgency for both countries to facilitate the safe return of internally displaced persons and provide unfettered humanitarian access to the area. They emphasized the need for a safe and cooperative migration season.

The members of the Security Council expressed readiness to consider additional mandated tasks for UNISFA in support of the 30 July Agreement on the Border Monitoring Support Mission between the Government of Sudan and the Government of South Sudan (S/2011/510), and in this regard reiterated the importance of all parties fulfilling the commitments already undertaken in the above-referenced agreements.

The members of the Security Council affirmed the importance and urgency for the Comprehensive Peace Agreement [CPA] Parties, including during their negotiations under the auspices of the African Union High-Level Implementation Panel and its Chair, President Thabo Mbeki, to resolve peacefully all outstanding CPA issues, including the final status of Abyei. In this regard, the members of the Security Council welcomed the 9 October meeting between the Presidents of Sudan and South Sudan as a sign of their intention to develop good-neighbourly relations and to fully implement their agreements on interim arrangements for Abyei. They

urged both Governments to pursue this dialogue, including through regular meetings of the Joint Political and Security Mechanism, which should deliver tangible progress.

Statement to the press following attack on United Nations Darfur mission (7 November 2011)

The members of the Security Council condemned in the strongest terms the attack on a UNAMID [African Union-United Nations Hybrid Operation in Darfur] patrol in Darfur on 6 November, in which one peacekeeper was killed and two were injured.

The members of the Security Council expressed their condolences to the family of the peacekeeper killed in the attack, as well as to the Government of Sierra Leone. They called on the Government of Sudan to bring the perpetrators to justice, and stressed that there must be an end to impunity for those who attack peacekeepers.

The members of the Security Council reiterated their full support for UNAMID and called on all parties in Darfur to cooperate with the mission.

Statement to the press on the situation in Yemen (28 November 2011)

On 28 November, the members of the Security Council heard a briefing on the situation in Yemen from the United Nations Special Adviser, Jamal Benomar, and the Deputy Director for the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs Coordination and Response division, Philippe Lazzarini.

The members of the Security Council commended the efforts of the Gulf Cooperation Council (GCC) and of the United Nations Special Adviser, Mr. Benomar. They welcomed the agreement by the parties, on the basis of the Gulf Cooperation Council initiative, as well as the signing of the initiative by the President of Yemen, and the signing by the parties of the implementation mechanism, thus beginning the period of peaceful transition of power, as called for in Security Council resolution 2014 (2011).

The members of the Security Council agreed that the Gulf Cooperation Council initiative and implementation mechanism must now be implemented in a serious, transparent and timely manner, and in a spirit of inclusion and reconciliation. They noted the Security Council's support for Yemen in its efforts to reach key milestones in the implementation plan, and expected the parties to honour the timetable set out in the agreement, including the formation of a Government of National Consensus, presidential elections within 90 days, a national dialogue, a constitutional review and a programme of reforms that start to tackle the profound humanitarian, economic and security challenges that Yemen faces.

The members of the Security Council reaffirmed their commitment to the territorial integrity and unity of Yemen. They urged all the parties to reject violence, refrain from any further provocations and to fully implement Security Council resolution 2014 (2011). The members of the Security Council reiterated that all those responsible for violence, human rights violations and abuses should be held accountable. They deplored the violence on 24 November that reportedly led to five deaths in Sana'a. The members of the Security Council emphasized the need for increased and unimpeded humanitarian access to address the growing crisis. The

members of the Security Council also called on all the Yemeni parties to work with the increasing support of the United Nations, international community and the GCC countries, immediately towards achieving peace, stability and reconciliation, as well as alleviating the humanitarian and economic situation in Yemen.

The members of the Security Council welcomed the efforts of the good offices of the Secretary-General and the dispatch of the United Nations electoral assistance mission. They reaffirmed their intention to continue to actively monitor the security, political and humanitarian situation in Yemen and the implementation of Security Council resolution 2014 (2011). They looked forward to a further update on the situation within 30 days, including on the status of the implementation of the political transition agreements.

Statement to the press on Nigeria (8 November 2011)

The members of the Security Council condemned in the strongest terms the terrorist attacks that occurred in Damaturu and Potiskum, Nigeria, on 4 November 2011, causing numerous deaths and injuries.

The members of the Security Council expressed their deep sympathy and condolences to the victims of these heinous crimes and their families, and to the people and Government of the Federal Republic of Nigeria.

The members of the Security Council reaffirmed that terrorism in all its forms and manifestations is criminal and unjustifiable, regardless of its motivation, wherever, whenever and by whomsoever committed, and should not be associated with any religion, nationality, civilization or ethnic group.

The members of the Security Council reaffirmed the need to combat by all means, in accordance with the Charter of the United Nations, threats to international peace and security caused by terrorist acts.

The members of the Security Council reminded States that they must ensure that measures taken to combat terrorism comply with all their obligations under international law, in particular international human rights, refugee and humanitarian law.

The members of the Security Council underlined the need to bring perpetrators, organizers, financiers and sponsors of these reprehensible acts of terrorism to justice, and urged all States, in accordance with their obligations under international law and relevant Security Council resolutions, to cooperate actively with the Nigerian authorities in this regard.

The members of the Security Council reiterated their determination to combat all forms of terrorism, in accordance with its responsibilities under the Charter of the United Nations.

Statement to the press on attacks against diplomatic premises in Syria (15 November 2011)

The members of the Security Council condemned in the strongest terms the attacks against several embassies and consular premises in Syria, which have resulted in intrusions into diplomatic and consular premises, causing serious damage.

The members of the Security Council recalled the fundamental principle of the inviolability of diplomatic and consular premises and the obligations on host Governments, including under the 1961 Vienna Convention on Diplomatic Relations and under the 1963 Vienna Convention on Consular Relations, to take all appropriate steps to protect diplomatic and consular premises against any intrusion or damage, and prevent any disturbance of the peace of these missions or impairment of their dignity.

In this context, recalling the press statement of 12 July 2011 (Press Release SC/10321) and expressing their deep concern at the repetition of such attacks, the members of the Security Council reiterated their call on the Syrian authorities to protect diplomatic and consular property and personnel, and fully respect their international obligations in this regard.

Statement to the press on attacks against United Kingdom diplomatic premises in Iran (29 November 2011)

The members of the Security Council condemned in the strongest terms the attacks against the United Kingdom's embassy in Tehran, Iran, which resulted in intrusions into the diplomatic and consular premises, causing serious damage.

The members of the Security Council recalled the fundamental principle of the inviolability of diplomatic and consular premises, and the obligations on host Governments, including under the 1961 Vienna Convention on Diplomatic Relations and the 1963 Vienna Convention on Consular Relations, to take all appropriate steps to protect diplomatic and consular premises against any intrusion or damage, and to prevent any disturbance of the peace of these missions or impairment of their dignity.

In this context, and expressing their deep concern at such attacks, the members of the Security Council called on the Iranian authorities to protect diplomatic and consular property and personnel, and to respect fully their international obligations in this regard.